العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي

دراسة ميدانية على المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض

د./ جعفر بن محمد بن ذيب بن شفلوت
أستاذ مشارك
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار الجرائم الالكترونية، والعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب تلك الجرائم، والمعوقات التي تحد من فاعلية مواجهتها، والحلول المقترحة لمواجهة هذه الجرائم في المجتمع السعودي. ولتحقيق هذه الاهداف استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي وطبق الاستبانة على عينة من المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (119) محقق. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها: أن أكثر الجرائم الالكترونية انتشاراً في المجتمع السعودي هي: جرائم الابتزاز عبر الانترنت، وجرائم النصب والاحتيال الالكتروني، وجرائم انتهاك خصوصية (بيانات ومعلومات).كما تبين أن من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي هي: التفكك الأسري، والفضول لدى بعض الشباب، وضعف الرقابة الأسرية، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة. واظهرت النتائج أيضاً أن من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي هي: سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جداً، وقلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الالكترونية، وقلة خبرة المحققين في هذا المجال، وضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب. ومن أهم الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي هي: الرقابة الأسرية، والرقابة المجتمعية، والحرص على تحديث أنظمة الحماية، والامتناع عن تنزيل أي ملف من مصادر غير معروفة، وعدم الإفصاح عن كلمة السر، وإصدار قانون رادع للجميع. وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات، أهمها: تعميق دور الاسرة في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك لبناء جيل واعي مدرك لمسئوليته ودوره في هذه المرحلة، زيادة اهتمام الأسرة بأبنائها ومراقبة المواقع الالكترونية التي يرتادونها، دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم وتبعدهم عن براثن الجريمة، اصدار قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية والردع القانوني لمواجهة هذه الجرائم، وضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم الالكترونية على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

Abstract:

This study aimed to identify the extent of the spread of electronic crimes, the social factors leading to the commission of these crimes, the obstacles that limit the effectiveness of confronting them, and the proposed solutions to confront these crimes in Saudi society. To achieve these goals, the researcher used the social survey method and applied the questionnaire to a sample of (119) investigators in the Public Prosecution Office in Riyadh. The study reached several results, the most important of which are: that the most prevalent electronic crimes in Saudi society are: crimes of extortion via the Internet, crimes of fraud and electronic fraud, and crimes of violating privacy (data and information). It was also found that one of the most important social factors leading to the commission of electronic crimes in Saudi society are : Family disintegration, curiosity among some young people, weak family control, and the fascination of criminals with modern technology. The results also showed that among the most important obstacles that limit the effectiveness of confronting electronic crimes in Saudi society are: the ease of erasing or destroying evidence in a very short time, the lack of forensic specialists in the field of electronic crimes, the lack of experience of investigators in this field, and the poor awareness of citizens about safe and sound methods. when using the computer. Among the most important proposed solutions to confront electronic crimes in Saudi society are: family control, community control, keenness to update protection systems, refraining from downloading any file from unknown sources, not disclosing the password, and issuing a deterrent law for all. The researcher recommended a set of recommendations, the most important of which are: deepening the role of the family in society by highlighting its role in the socialization process in order to build a conscious generation aware of its responsibility and role at this stage, increasing the family's interest in its children and monitoring the websites they frequent, studying the conditions of unemployed youth and providing opportunities A work that secures their future and keeps them away from the clutches of crime, issuing laws on cybercrime and legal deterrence to confront these crimes, and the need to train and qualify human cadres working in the areas of combating cybercrime on how to deal with this type of crime.

مقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة رافقت المجتمع البشري منذ بدايته، وهي عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة، وتعبير عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وقد ارتبطت الجريمة في طبيعتها وحجمها بالتحولات المختلفة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية. ومن التحولات الجذرية التي شهدها العصر الحالي والتي ساهمت وبطريقة قياسية في ارتقاء البشرية إلى مستويات عليا، ما يسمي بالثورة التكنولوجيا وهي الثورة التي تزاوجت فيها شبكات الاتصال بما وصلت إليه من تطور في تكنولوجيا الحاسبات هذا التمازج الذي مكن الملايين من البشر الاتصال ببعضهم البعض وأتاح لهم الفرص للاطلاع على المعلومات وتبادلها ، والقدرة على التفاوض وإبرام العقود والصفقات في ظل بيئة تحاكي واقع البشرية وهي البيئة الافتراضية أو الرقمية. غير انه وفي المقابل أنتجت هذه الثورة نمط جديد من الإجرام صنف في سياق الجرائم المستحدثة وهي الجرائم الالكترونية مثل القرصنة الإلكترونية، ونشر الفيروسات التي تؤدي إلى تدمير أجهزة الحاسوب والمعلومات، والدخول غير المشروع إلى الفضاء الإلكتروني للغير، وهي جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضرباً من ضروب الذكاء الإجرامي.

والجرائم الإلكترونية؛ جرائم تقع ضد سلامة المعلومات والبرامج وخصوصيتها وتوافرها؛ والجرائم المتصلة بالكمبيوتر؛ والجرائم المتصلة بالمحتوى؛ والجرائم المتصلة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية والحقوق الملحقة بها، ويمكن تقسيم الجرائم الإلكترونية الى نوعين رئيسين: الأول، أنواع السلوك الإلكتروني الحديثة الخطيرة والضارة التي لا يمكن ملاحقتها دون تدخل تشريعي لتجريمها، مثل الدخول الى الفضاء الإلكتروني للغير ونشر الفيروسات؛ والثاني، الجرائم التقليدية التي ترتكب بوسائل حديثة من خلال استخدام الكمبيوتر والإنترنت، مثل السرقة والاحتيال والتزوير (عبدالباقي، 2018، ص284).

ولقد أصبح الناس في عصر انتشار هذه التكنولوجيا أكثر عرضة للوقوع كضحايا لتلك الجرائم، فانتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة يعد سلاح ذو حدين، يمكن استخدامهما من أجل تسهيل الاتصالات حول العالم وتقريب المسافات بين الدول والحضارات المختلفة، وأيضاً يمكن استخدامهم في التسبب بأضرار جسيمة لأشخاص بعينهم أو مؤسسات كاملة من أجل خدمة أهداف سياسية او مادية شخصية.

إن الجرائم الالكترونية هي ظواهر إجرامية تعد خروج عن القواعد الاجتماعية وقواعد الامتثال، فهي تقرع أجراس الخطر لتنبه المجتمعات عن حجم المخاطر والخسائر التي يمكن أن تنجم عنها، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وإذا كانت مجتمعاتنا العربية لم تتأثر بشكل كبير من مثل هذه الظواهر الإجرامية، إلا أن هناك دولاً عربية كثيرة أضحت مهتمة

بتلك الظواهر، ومسبباتها والعوامل المؤدية إليها، وهو ما سوف تحاول هذه الدراسة التعرض له بشيء من التفصيل.

مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع السعودي في الآونة الاخيرة ارتفاع ملحوظ في الجرائم الالكترونية، والتي بلغت خلال أعوام 1435 و 1436 نحو 1513جريمة، في حين تصدرت المنطقة الشرقية القضايا بنحو 463، تلتها مكة المكرمة بـ350 ثم المدينة المنورة بـ153قضية، وفي عام 1441هـ قفزت هذه الجرائم لتصل إلى 12941جريمة (وزارة الداخلية، 1441هـ).

وفي دراسة لكاسبر سكاي عام 2014م، إشارة إلى أن دولة الإمارات العربية أحتلت طليعة دول الشرق الأوسط وليس الخليج فحسب الأكثر استهدافاً وعرضة للجرائم المالية الإلكترونية بنسبة تقدر ب 38.8 % تليها المملكة العربية السعودية بنسبة تقدر ب 29.3%، ثم دولة قطر بنسبة 9.64 % ، والكويت بنسبة 6.92 % ، وصنف التقرير المملكة العربية السعودية ضمن التصنيف (عالي المخاطر) في مجال التعرض للتهديدات والمخاطر المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات (AR– Wikipedia, org. Indie– Cybercrime. Kasper. com)

وقد كشف استقراء الدراسات السابقة التي بحثت في تلك الجرائم كدراسة عكة ومناصرة (2020)، ودراسة الشهري (2015م)، ودراسة الزهراني (2014م)، أن من أهم العوامل المسبب لهذه الجرائم كسب المال السريع، وتعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل، والبطالة، والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني، ويمكن إرجاع هذه العوامل الاجتماعية حسبما توصلت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الظروف التي تحيط بمرتكب الجريمة والتي تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي إلى تلك الجرائم، لذلك جاءت هذه الدراسة لبحث تلك العوامل والمعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة تلك الجرائم، والحلول المقترحة للتغلب عليها، وعلى ذلك تم تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي من وجهة نظر المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض ؟

تساؤلات الدراسة: وينبثق عن التساؤل الرئيس لهذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي ؟
2- ما العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي ؟
3- ما المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي؟
4- ما الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي .
2- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي .
3- التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.
4- التعرف على الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة "العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية " أهمية متزايدة بسبب استغلال وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت والفاكس وسائر صور الاتصال الالكتروني عبر الأقمار الصناعية التي استغلها مرتكبو الجرائم لتسهيل ارتكاب جرائمهم .

ولموضوع الدراسة أهمية من الناحية العلمية والعملية:

فمن الناحية العلمية: ستكون الدراسة مرجعاً مهماً لدراسة العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي، والتي قد تسهم في مساعدة المهتمين والباحثون بدراسة هذا النوع من الجرائم في المجتمع.

ومن الناحية العملية: تقديم معرفة علمية قابلة للاستخدام الاجتماعي بشان التعامل الرشيد مع العوامل التي تواجه المجتمع والمولدة لهذا النوع من لجرائم من قبل واضعي الخطط والبرامج الوقائية، بالإضافة إلى المساهمة في رفع الوعي المجتمعي في الحد من تلك الجرائم.

حـدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: انحصرت الدراسة الراهنة على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض.

الحدود المكانية: النيابة العامة بمدينة الرياض.

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة خلال النصف الثاني من عام 1442هـ.

المفاهيم الأساسية للدراسة :

العوامل الاجتماعية

العوامل في اللغة: تشتق كلمة العوامل في اللغة من الفعل عمل، وهي مفرد عامل، أي الباعث أو المؤثر في الشيء وهي المسببات والبواعث التي تحدث تغييراً (المعجم الوسيط، 2008م، ص165).

وتعرف العوامل الاجتماعية بأنها: الظروف التي يعيش في سياقها الإنسان في جميع مراحل حياته، وما تتضمنه من علاقاته وتفاعلاته بغيره من المحيطين به، واختلاطه بهم اختلاطاً وثيقاً من شأنه أن يؤثر في سلوكه تأثيراً واضحاً (ربيع وأخرون، 2014م، 355). وهي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه (حمد، 2018م، ص100).

ويتحدد التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية المرتبطة بالجرائم الالكترونية، والتي ستهتم بها الدراسة الراهنة في المثيرات الاجتماعية التي تدفع بالشخص لارتكاب تلك الجرائم.

الجرائم الالكترونية

الجريمة في اللغة: الجرم: الذنب، والجريمة هي المرتكب من الذنوب صغيراً كان أم كبيراً، وهو الممنوع في الشريعة، والمحظور. وهي ما يجنى من الشر ويحدث ويكتسب. فهي إذاً: الذنب، والقطع والكسب (الفيروزآبادي، ١٤١٩هـ، ص١٠٨٧).

وتعرف الجريمة في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها: خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على رد الفعل التي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحها سواء كان ذلك حقيقة أو خطأ (فيريول، 2019م، ص78). وأما من الناحية القانونية تعرف بأنها: كل فعل يفرض لها القانون عقاباً (سليمان، 2015م، ص24). أو هي: سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقاً أو تهديدا لقيم المجتمع أو مصالح أفراده(الهاشمي، 2005م، ص15).

أما الجرائم الإلكترونية فقد عرفها تاديمان Tadiman بأنها: أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب، ومن ذلك أيضاً تعريف مكتب التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعرفها بأنها: "الجرائم التي تلعب فيها بيانات الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية دوراً رئيسياً (عبد الرحمن، 2015م، ص95).

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة الجرائم الالكترونية بأنها: أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة عنكبوتية أو داخل نظام حاسوب نفسه وتشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية ,جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة الكترونية (المناعسة ، 2011م، ص78).

كما تعرف الجرائم الالكترونية بأنها: كل سلوك غير مشروع وغير أخلاقي وغير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات ونقلها, كون التقنية فيها تكون, إما وسيلة تستخدم في ارتكاب الفعل أو البيئة والمسرح الذي يحدث فيه الجرم أو يكون الهدف أو الغاية منه ارتكاب الفل الجرمي أي أن الوسيط يكون آلية تقنية كجهاز الحاسب الآلي الذي يكون دوما وسيلة للفعل الإجرامي الالكتروني دون إهمال بعض الأجهزة

التقنية الأخرى كالجيل الثالث للهواتف المحمولة، ولاسيما مع الانتشار الواسع لاستخدامات الانترنت (عبد القوي، 2015م، ص28).

الإطار النظري والدراسات السابقة : قسم هذا الجزء إلى قسمين الأول يتناول الإطار النظري ومن ثم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي بحثت في هذا الموضوع.

أولاً: الإطار النظري

الجرائم الالكترونية

الجريمة ظاهرة اجتماعية تتواجد بتواجد الإنسان والمجتمع وتتطور بتطورهما، ولا شك أن المجرمين يحاولون الاستفادة من هذا التقدم التقني خاصة ونحن في عصر ثورة المعلومات وتقدم العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وتبعاً لذلك فانه من البديهي أن تظهر أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معهودة في السابق، وهذا ليس قاصراً على أسباب التقدم التقني فقط بل يحدث دوماً وبصفة مستمرة فالمجرم والجريمة في تقدم وتجدد مستمر، فمجرم الأمس ليس كمجرم اليوم وبالتالي فجريمة الأمس ليست كجريمة اليوم.

وقد تمخضت ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة عن وسائل اتصالات متطورة جعلت العالم قرية إلكترونية مفتوحة للعموم، ألغت معها الحدود الجغرافية والسياسية للدول، وهذه التقنية الخاصة بنظام نقل المعلومات السريع أو ما يعرف بالإنترنت ليست سيئة في حد ذاتها بل هي سلاح ذو حدين فيمكن أن تسخر للخير والمنفعة كما يمكن أن تسخر للشر والمضرة.

ورغم الفوائد العديدة التي لا تحصى للاستفادة من شبكة المعلومات الالكترونية (الإنترنت) إلا انه في نفس الوقت زادت أساليب إساءة الاستخدام لتلك الشبكة ومنها الاستخدام لارتكاب بعض الجرائم، وفي ذلك تطويع لهذه التقنية لرغبات بعض المجرمين، وسيستمر ذلك مادام المشترك في الشبكة يمكنه الاطلاع على كل المعلومات التي تكون متاحة من المصدر. وبما انه حتى الآن ليس هناك ضوابط صارمة للحد من تلك الأضرار ولكن يحكم الأمر سلوك الأفراد المستعملين إلى حد كبير (أبو شامة، ١٤٢٠هـ، ص ٢١).

نشأة الجريمة الإلكترونية

بدأ نشاط الجريمة الإلكترونية قبل وجود الحاسب الآلي، ففي العام 1878م حينما كان الهاتف اللاسلكي متداولاً في ذلك الوقت، كان أغلب العاملين في شركاته من جيل الشباب المتحمس ولمعرفة المزيد من هذه التقنية الجديدة قام بعض من هذه الفئة من الشباب بارتكاب ما نسميه في الوقت الحاضر الجرائم الإلكترونية عندما قاموا بالتنصت على المكالمات الهاتفية، لم يكتفوا بذلك بل قاموا بإجراء مكالمات على حساب شركات أخرى وزوروا بعض الفواتير، فكانت تلك بداية الجرائم الإلكترونية، وفيما بين الأعوام 1946م إلى 1969م عندما ظهر الحاسب الآلي حاول العديد من موظفي شركات الحاسب من ارتكاب جرائم إلكترونية إلا أنهم

واجهوا صعوبات كثيرة منها الحراسات القوية التي كانت تفرض على هذه الأجهزة، بالإضافة إلى كبر الأجهزة وكان المخرب الإلكتروني hacker في ذلك الوقت هو من مبرمجي شركات الحاسب الآلي، أما العصر الذهبي للمجرمين الإلكترونيين فقد بدأ منذ التسعينات حيث شهدت هذه الفترة تناميا هائلا في حقل الجرائم الالكترونية، وتغييرا في نطاقها ومفهومها وكان ذلك بفعل ما أحدثته شبكة الإنترنت من تسهيل لعمليات دخول الأنظمة واقتحام شبكة المعلومات ظهرت أنماط جديدة إنكار الخدمة التي تقوم عل فكرة تعطيل نظام تقني ومنعه من القيام بعمله المعتاد وأكثر ما مورست ضد مواقع الانترنت التسويقية الهامة التي يتسبب انقطاعها عن الخدمة لساعات في خسائر مالية بالملايين (الشهري، 2015م، ص7).

ونشطت جرائم نشر الفيروسات عبر المواقع الالكترونية لما تسهله من انتقالها إلى ملايين المستخدمين في ذات الوقت، وظهرت الرسائل المنشورة على الانترنت أو المراسلة بالبريد الالكتروني المنطوية على إثارة الأحقاد أو المساس بكرامة واعتبار الأشخاص أو المروجة لمواد غير القانونية أو غير المشروعة (رضوان، 2018م).

أنواع الجرائم الالكترونية وأهدافها

في ظل التطورات الهائلة لشبكة الانترنت، ونظراً للعدد الهائل من الأفراد والمؤسسات الذين يرتادون هذه الشبكة، أصبح من السهل ارتكاب الكثير من الجرائم بحق مرتاديها. وقد قسمت هذه الجرائم إلى :

- جرائم تستهدف عناصر المعطيات والنظم:
- جرائم مرتبطة بالكمبيوتر "التزوير والاحتيال ".
- جرائم مرتبطة بالمحتوى " الأفعال الإباحية والأخلاقية".
- جرائم مرتبطة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ويستهدف من تلك الجرائم (مركز هردو، 2018م، ص9):

- صناعة ونشر الفيروسات: وهي أكثر جرائم الإنترنت انتشاراً.
- الاختراقات : تتمثل في الدخول غير المصرح به إلى أجهزة وشبكات الحاسب الآلي.
- تعطيل الأجهزة : حيث يقوم مرتكبوها بتعطيل اجهزة الحاسب عن تأدية عملها بدون أن تتم عملية اختراق فعلية لتلك الأجهزة.
- انتحال الشخصية : تتمثل هذه الجريمة في انتحال شخصية أخرى بطريقة غير شرعية على الإنترنت، بهدف الاستفادة من تلك الشخصية أو لإخفاء هوية المجرم لتسهيل ارتكابه لجرائمه.
- المضايقة والملاحقة: هو نوع حديث من الجرائم المتزايدة باستمرار مع كل تحديث يطال برامج الدردشة والحوارات برسائل تهديد وتخويف ومضايقة .

- التشهير وتشويه السمعة: يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة عن ضحيته، وتعريضه للمضايقات الشخصية أو الإحراج العام.
- النصب والاحتيال: وتتم هذه الجريمة عن طريق عرض سلع أو خدمات تجارية من خلال البريد الإلكتروني أو عرضها على موقع على الشبكة أو عن طريق ساحات الحوار .

عوامل الجرائم الالكترونية

انتشرت الجريمة الإلكترونية في الآونة الأخيرة بشكل كبير لم يكن كذلك في السابق وذلك لعدة عوامل منها ما يقع على مستوى كوني، ومنها ما يقع على مستوى مجتمعي، ومنها ما يقع على مستوى فردي أو شخصي. كما ان أسباب الجريمة الإلكترونية تتفاوت وفق نوعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي، مجتمعي، كوني). فجرائم الشباب والهواه والصغار تختلف عن جرائم المحترفين، وتختلف وفق هدفها سرقة أو معلومات أو تجارة بالمعلومات أو شخصية.

العوامل الفردية للجريمة الالكترونية

البحث عن التقدير: هناك بعض الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها شباب طائش وصغار سن، وذلك من باب التحدي، وحب الظهور في الإعلام. وغالباً ما تتوقف هذه الفئة عن مثل هذه السلوكيات في عمر لاحق بعد سن العشرينيات.

النشاط الروتيني: أن ظهور شبكة الانترنت ساهم في تغيير الطرق التي من خلالها يتواصل الناس مع بعضهم البعض، وبالتالي ازدادت الضحايا في الجرائم الالكترونية نتيجة للتغيرات الروتينية اليومية.

الفرصة: لقد وفرت التقنيات الحديثة والأنترنت فرصاً غير مسبوقة لانتشار الجرائم الالكترونية، فالانحراف وعدم وجود رقابة، كلها عوامل تزيد من فرصة ارتكاب الجريمة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات تعتبر هدفاً سهل المنال وذات منفعة كبيرة، فهي تتميز بأنها مربحة، وقليلة المخاطر، واحتمالية كشف الجاني فيها ضئيلة جداً (Clark & Felson,2016).

ضبط الذات المنخفض: يحدث من خلال انخراط الأفراد وقيامهم بفعل إجرامي؛ نتيجة لوجود الفرص مع توافر سمات شخصية تعتبر من سمات الذات المنخفض. وبالتالي فإن دوافع الجرائم الالكترونية ليست متغيرة؛ وذلك بسبب قيام كل شخص بجرم تكون له أهداف تختلف وتتنوع من شخص لآخر (البداينة والتوايهة،2010م).

العوامل الاجتماعية للجرائم الالكترونية

التفكك الأسري: عبارة عن فشل واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة في القيام بواجباته نحوها؛ مما يؤدي إلى ضعف العلاقات، وحدوث التوترات بين أفرادها، وهذا يفضي إلى انفراط عقدها وانحلاله. مما يؤثر سلبا على أفرادها ونتيجة لذلك خلل يصيب أداء وظائف الأسرة الأمر الذي ينتج اكتساب أفراد الأسرة أنماط سلوكية منحرفة والجنوح للجريمة (الذئب، 2017).

البطالة: تعتبر البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة، سبب يدفع فيه الكثير من الشباب للاستثمار في القيام بالجرائم الإلكترونية.

الضغوط العامة: ويقصد بها الضغوط أو الظروف التي يتعرّض لها المجتمع، سواء كانت هذه الضغوط الفقر، الأمية، البطالة وعوامل أخرى ضاغطة على عامة المجتمع وعلى فئة الشباب خاصة. وتقوم هذه الضغوط بدفع المجتمع إلى التأقلم بشكل سلبي وهو ما يساهم في المتاجرة بالبشر والجنس بشكل إلكتروني وغيرها (البداينة، 2014).

التحضر: يعتبر من أكثر الأسباب شهرة أمام مرتكبو الجرائم الإلكترونية، فإن الانتقال من الريف إلى المدينة مفضّل لدى فئة وشريحة كبيرة من الشباب، خاصة الذين لا يمتلكون مبالغ يلبّون ويغطّون فيها احتياجاتهم وهو سبب رئيسي في ارتكابهم للجرائم بشتى أشكالها، التي لا تتطلب منهم مبالغ مالية لممارستها (Meke,2012).

البحث عن الثراء: ويقصد بذلك قيام أفراد المجتمع بسلوك يجعلهم يحصلون على متعة، بعيداً عن الآلام مستخدماً بذلك وسائل وطرق غير مقبولة؛ بهدف الوصول إلى أهدافهم والتي من الصعب الحصول عليها. وبالتالي يلجأ المجتمع إلى الجرائم الإلكترونية والتي تكون أكثر سهولة وسرعة في التنفيذ وتكون ذات مخاطر قليلة.

ضعف إنفاذ القانون وتطبيقه في الجرائم الإلكترونية: حيث قامت كثير من الدول بوضع تشريعات للحد من الجرائم الإلكترونية وأخرى لم تطور تشريعاتها في سبيل القضاء على الجرائم الإلكترونية، فإنَّ نمو وازدياد الاقبال على الجرائم الإلكترونية يكون نتيجة غياب التشريعات الجزائية أو الجنائية، بالإضافة إلى ضعف الممارسات العدلية أو القضائية في محاكمة والتحقيق مع مرتبكي الجرائم الإلكترونية (البادي وآخرون، 2016).

المداخل النظرية المعنية بتفسير العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية

نظرية ضبط الذات المنخفض

تنطلق هذه الدراسة من النظرية العامة في السلوك المنحرف وتؤكد هذه النظرية أن احتمالية انخراط الأفراد في فعل إجرامي يحدث بسبب وجود الفرصة مع توفر سمة شخصية من سمات الضبط الذاتي

المنخفض. وقد عرف كل من (Gottfredson & Hirschi,1990) السلوك المنحرف بأنه: كل فعل يقوم على القوة والخداع لتحقيق الرغبات الذاتية. وبناء على هذا التعريف الذي يستدل على طبيعة السلوك المنحرف من خصائص الأشخاص، فإن السلوك المنحرف يُعد مظهراً من مظاهر الضبط الذاتي المنخفض، وكما في نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي، فالدوافع لارتكاب السلوك المنحرف ليست متغيرة. وذلك لأن كل فرد قد يندفع لتحقيق مصالحه الشخصية بما في ذلك السلوك المنحرف. فالسلوك المنحرف يُعد عملاً سهلاً وقد يحقِق المصالح الخاصة بسرعة مثل (الرشوة، السرقة) ونحوهما من الأعمال الإجرامية التي تتحقق بسرعة وسهولة دون انتظار أو بذل جهد، ولكن الاختلاف بين الأفراد يعود إلى مستوى ضبط الذات، ووجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف (البداينة وآخرون، ٢٠٠٥).

إن توفر صفة الضبط الذاتي المنخفض مع وجود الفرصة لارتكاب السلوك المنحرف يعدان عاملين مؤثرين في ارتكاب السلوك المنحرف ، فتأثير هذين العاملين يكون نتيجة لاتحادهما، والتفاعل بينهما هو المؤدي للسلوك المنحرف. وقد حاول كل Gottfredson & Hirschi عزو الاختلاف بين المجرمين وغيرهم إلى الاختلافات في مستوى ضبط الذات. إن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تظهر في غياب الخطوات من أجل تطويره، أي أنه نتاج للتنشئة الاجتماعية الناقصة، حيث يفشل الآباء في مراقبة سلوك الطفل، ولا يلاحظون السلوك المنحرف عندما يحدث، وإهمال معاقبة الطفل عندما يقترف سلوكاً منحرفاً. وعندما يتكون الضبط الذاتي في المراحل الأولى عند الأفراد، فإن الاختلافات في ضبط الذات تبقى ثابتة بشكل معقول من الوقت الذي تم تحديده عبر أطوار الحياة غير متأثر بالمؤسسات الاجتماعية (البداينة وآخرون، ٢٠٠٥) بل على العكس فإن ضبط الذات قد يؤثر على أداء الأفراد في هذه المؤسسات، مثل المدرسة والعمل والزواج. والأشخاص ذوو الضبط المنخفض لا يميلون إلى السلوكيات المنحرفة فقط، بل إنهم في الأغلب غير ناجحين في المدرسة أو العمل أو الزواج (البداينة والتوايهة، ٢٠١٠).

وقد أظهرت الدراسات أيضا أن ضبط الذات المنخفض والاستعداد لتحمل المخاطر من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل، وهذا قد ينطبق على الأفعال التي يمكن تسهيلها أو تعززها بواسطة وسائط الاتصالات الإلكترونية والإنترنت.

نظرية التعلم الاجتماعي

وفقا لنظرية التعلم الاجتماعي، ينخرط الأشخاص في الجريمة بسبب ارتباطهم بالآخرين الذين ينخرطون في الجريمة. يتم تعزيز سلوكهم الإجرامي ويتعلمون المعتقدات التي تحابي الجريمة لديهم في الأساس نماذج إجرامية تربطهم بها نتيجة لذلك، ينظر هؤلاء الأفراد إلى الجريمة على أنها أمر مرغوب فيه، أو على الأقل يمكن تبريره في مواقف معينة (نوري، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الأفراد على الإنترنت لنماذج التعلم الإجرامي والأقران قد يكونون أكثر ميلاً للانخراط في الجريمة الإلكترونية. ونظرية التعلم الاجتماعي نظرية قد يكون لها تطبيق خاص عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإلكترونية ، فالمجرمين غالبا ما يحتاجون إلى تعلم تقنيات الكمبيوتر والإجراءات. فنظرية التعلم الاجتماعي، ترى إن الأفراد يتصرفون في البيئة الافتراضية كما يتصرفون في العالم الحقيقي.

نظرية الضغوط العامة

ترجع نظرية الضغوط العامة والانحراف وخرق القانون إلى دافع ناجم عن قوى البناء الاجتماعي أو استجاباته النفس اجتماعية للحوادث والظروف والتي تعمل كضغوطات أو مقلقات خاصة عندما لا تتاح للأفراد الفرصة لتحقيق أهدافهم المقبولة اجتماعياً (Agnew,1992)، وأن مصادر الضغوط لا تتوقف على الإحباط الذي يخبره الفرد عندما تسد الطرق لتحقيق هدف ما، وإنما يشمل المشاعر السلبية التي تحدث في المواقف الاجتماعية المتنوعة (Paternoster & Mazerolle,1994). كما قد تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية أيضا دوراً هاما في زيادة الجريمة الإلكترونية. فالضغط على مؤسسات القطاع الخاص لخفض الإنفاق وخفض مستويات التوظيف يمكن أن

يؤدي، على سبيل المثال، إلى تخفيضات في الأمن، والى فرص لاستغلال ثغرات وضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات. مما يضطر لتوظيف المتعاقدين من الخارج أو المؤقتين، أو يصبح هناك موظفين ساخطين بسبب انخفاض الأجور والخوف من فقدان الوظيفة، والخطر يزداد من الأعمال الإجرامية والنفوذ من قبل منظمة إجرامية (UNODC,2013).

نظرية النشاط الروتيني

تعتمد نظرية النشاط الروتيني، التي طورها ماركوس فيلسون ولورانس كوهين على ثالثة أجزاء وهي: المجرم ذو الرغبة الإجرامية، الهدف المناسب، غياب الرقابة الإجرامية(الوريكات، 2004م).

ويمكن تفسير زيادة ضحاي الجريمة الإلكترونية من خلال التغييرات في أنشطة الناس الروتينية في الحياة اليومية. فمع ظهور شبكة الإنترنت فقد تغيرت طريقة الناس التي يتواصلون فيها أو يتفاعلون مع الآخرين في العلاقات الشخصية، والترفيه، والتجارة...الخ . أن التغيرات في أنشطة الناس الروتينية، من مثل استخدام النت وشبكات التفاعل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والايميل والمواقع وغيرها قد خلقت فرصاً للجناة المتحفزين مع وجود أهداف قيمة وسهلة في الحيز الفضائي مع غياب الحراسة. يرى كوهين وفيلسون إلى أنه من المرجح أن تحدث الجريمة عندما تتلاقى ثلاثة عوامل هي: الجاني المتحفز، والهدف المناسب، وغياب الحراسة.

أذاً لا بد من توافر هذه العوامل الثلاثة من أجل أن تحدث الجريمة، وعدم وجود واحد من هذه العوامل هو كافي لمنع حدوث ناجح لإكمال الاتصال المباشر في جريمة السلب ويعطي اهتمام إلى التقارب في الزمان والمكان، وان هذا التلاقي يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدلات الجريمة من دون أي تغيير في " الحالة الظرفية" التي تحفز المجرمين. المبدأ الأساسي هو أن التغييرات الهيكلية في النشاط الروتيني تؤثر على التقارب في العناصر الثلاثة من الناحية النظرية، وبالتالي تؤثر على معدل الجريمة (Meithe and Scott,1987).

ثانياً: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الأجنبية هي أحد أهم مصادر المعرفة التي يعتمد عليها الباحث بهدف الاستفادة منها في تحديد المنهجية العلمية والأدوات المناسبة، واكتشاف ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في تأصيل رسالته والتأكيد على أهمية موضوعها، وقد تم تقسيم هذه الدراسات على النحو التالي:

الدراسات العربية

دراسة عكة ومناصرة (2020)، بعنوان: العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية. هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المختصين العاملين في الأجهزة الأمنية الذين يتعاملون مع الجرائم الإلكترونية، في محافظتي بيت لحم والخليل، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن غياب الرقابة على الأبناء والشعور بعدم الرقابة من قبل مرتكبي الجرائم، وغياب الاهتمام سواء من الزوج أو الزوجة تجاه الآخر، وتعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل، والوضع الاقتصادي السيء، والبطالة، والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني، يجعل المجرم يقوم بأعمال منافية للأخلاق الاجتماعية. وإن مرتكب الجريمة الجنسية لديه، هوس بالأمور الجنسية، سواء أكان المجرم ذكر أو أنثى. وأهم انعكاسات هذه الجرائم على الصعيد النفسي التي تمس الضحية، وعائلة الضحية، وعائلة الجاني مثل التوتر، الخوف، القلق، الاكتئاب، وعلى الصعيد الاجتماعي كحدوث الطلاق والانفصال والعزلة والوصمة الاجتماعية وتتأثر العائلات على الصعيد الاقتصادي بشكل ملحوظ. وإن العقوبة المطبّقة في المحاكم غير رادعة لكل من تسول له نفسه ارتكاب في مثل هذه الجرائم، وخاصة في ظل غياب المحاكم المختصة بالجرائم الإلكترونية، وأن الرادع الاجتماعي له تأثير ودور كبير في الحد من الجريمة الإلكترونية ذات الطابع الجنسي.

دراسة الشهري (2019م)، بعنوان: رؤية استراتيجية للحد من الجرائم الإلكترونية لتعزيز الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الجرائم الإلكترونية وأسبابها، والاستبصار للمهددات والمخاطر التي تعترض الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية للوصول لرؤية استراتيجية تحد من الجرائم الإلكترونية وتعزز الأمن السيبراني، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي واستخدم أداة الاستبانة لجمع البيانات واستخدم أيضًا أداة S.W.O.T للتحليل الرباعي لرسم الرؤية الاستراتيجية. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: تبين أن الجرائم الإلكترونية لا تعترف بأي حدود زمانية أو مكانية وهذه الخاصية تمثل أهم السمات المميزة لطبيعة الجرائم الإلكترونية، كما تبين أن التقنيات الحديثة والانترنت وفرت فرصا غير مسبوقة لانتشار الجرائم الإلكترونية، تبين أيضاً أن انتهاك السياسات الأمنية الخاصة بالأمن السيبراني تمثل أهم التهديدات التي تواجه الفضاء السيبراني في المملكة العربية السعودية.

دراسة عواد (2019م)، بعنوان: دور وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في الحد من جريمة الابتزاز: من وجهة نظر العاملين في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي. هدفت الدراسة في التعرف على دور وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في الحد من جريمة الابتزاز من وجهة نظر العاملين في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تكون مجتمع الدراسة من (85) مفردة من موظفي الإدارات والوحدات المعنية بمكافحة جريمة الابتزاز في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم استطلاع الآراء عن طريق أداة الاستبانة لجميع أفراد مجتمع البحث بأسلوب الحصر الشامل، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنهم موافقون بشدة على واقع عمل وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في مكافحة جرائم الابتزاز ذات المطالب الجنسية، كما أنهم موافقون بشدة على انتشار جريمة الابتزاز، واثارها السلبية على أمن الأفراد والمجتمعات، كما تبين أن وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في الحد من جريمة الابتزاز، تعمل على معالجة وحل قضايا الابتزاز، وتبين أيضاً أن هناك معوقات قد تعوق عمل وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في الحد من جريمة الابتزاز والتي من أبرزها: أن الوحدة تحتاج إلى زيادة التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، وتحتاج إلى تطوير الموظفين بشكل دائم لمواكبة التطور التقني.

دراسة (Saidul 2019) بعنوان: الجرائم الإلكترونية وتأثيراتها على إدراك المراهقين حول الأمن الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى التعرف علي موقف الشباب نحو الجرائم الإلكترونية وتأثيراتها على ادراكهم حول الآمن الاجتماعي، كذلك التعرف علي جميع الظروف المحيطة والمؤدية إلى انتشار الجرائم الإلكترونية، وهذه الدراسة من الدراسات الوصفية، استخدمت المنهج المسحي على 80 طالب من

جامعة مولانا للتكنولوجيا والعلوم في بنجلاديش، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التالية: الذكور هي الفئة الأكثر تنفيذا للجرائم الإلكترونية، جاءت الرسائل الضارة والمزعجة، وسرقة الملفات، ثم الإباحية التي تتم عبر الأنترنت، والفيروسات من أهم الجرائم الإلكترونية التي واجهتها العينة، ومن اهم التأثيرات السلبية للجرائم الإلكترونية تدمير الكمبيوتر الخاصة بالضحية، إلحاق أضرار نفسية وعقلية ومادية بالضحية، يليها ، من الإجراءات التي يجب علي الحكومات اتباعها لمحاربة الجرائم الإلكترونية هي سن قوانين صارمة تجرم تلك الجرائم مما يساعد علي الحد من انتشارها، ثم العمل علي نشر التوعية بين الشباب مما يساعد علي عدم الوقوع فريسة لتلك الجرائم من خال اعالمهم بالحيل المتبعة من قبل مرتكبي تلك الجرائم.

دراسة (Mshana,2019) بعنوان: الجرائم الإلكترونية، تهدف الدراسة إلى التعرف علي تأثير الجرائم الإلكترونية علي المجتمع، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث بتطبيق المنهج المسحي على عينة عشوائية قوامها 250 مفردة، من مدرستين في مقاطعة Lushoto في دولة تنزانيا، وتم جمع المعلومات من خال استمارة الاستقصاء، وكان من بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أن الجرائم الإلكترونية لها تأثيرات سلبية علي المجتمع ومن بين تلك التأثيرات إساءة

استخدام الأطفال وانتهاك حقوقها من خال عرض المواد الإباحية والغير أخلاقية، التحرش الإلكتروني، القرصنة الإلكترونية وسرقة الملفات الهامة من حاسوب الضحية، كما أشارت نتائج الدراسة أن سلوكيات الشباب في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتي تمكنهم من إقامة علاقات وصداقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قد تكون سببا محتما في دفعهم نحو القيام ببعض السلوك الغير اللائقة مثل صناعة بعض الحسابات المزيفة والتي يمكن من خلالها التحرش ببعض الأشخاص أو القيام بنشر بعض الصور الفاضحة في حسابات أحد الأشخاص وغيرها من الجرائم التي تضر بالأخرين، ومن أهم الطرق التي يمكن من خلالها التقليص من حجم انتشار الجرائم الإلكترونية منها: استخدام برامج حماية علي أجهزة الحاسوب، سن تشريعات تكون رادعا أمام القائمين بارتكاب مثل تلك الجرائم.

دراسة (Herlina, & Jati,2019) بعنوان: أثر الجرائم الإلكترونية على معالجة المراهقين للأمن الاجتماعي في عالم الإعلام الرقمي، هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف علي تأثير الجرائم الإلكترونية علي الشباب في اندونيسيا، واستخدام الباحث المنهج الكيفي، وقام باختيار عينة مكونة من 17 مفردة بحثية من مقاطعة Negeri في اندونيسيا مستخدما المقابلة المتعمقة للوصول إلى نتائج الدراسة التي تمثلت في: من أشكال الجرائم الإلكترونية اختراق الحواسيب وأجهزة الكمبيوتر، وعرض المحتويات الغير أخلاقية، والتجسس،

والتخريب في محتويات الاخرين من خال اختراق أجهزتهم الإلكترونية، ومن بين أسباب قيام البعض بارتكاب الجرائم الإلكترونية تحقيق بعض المكاسب المالية بالإضافة
إلى تحقيق الفخر والتظاهر بين الأصدقاء.

دراسة (Monni,2018) بعنوان :الجرائم الإلكترونية: الانتشار والأسباب والتأثير على مفاهيم الفتيات المراهقات نحو الامن الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى توضيح الأسباب والتأثيرات النفسية للجرائم الإلكترونية علي الفتيات نحو الامن الاجتماعي، والتي قد تدفعها في كثير من الأحيان إلى الانتحار للتخلص من حياتها، وللتوصل إلى نتائج الدراسة قام الباحث باختيار عينة عمدية مكونة من 50 فتاة من مدينة Sylhet City في بنجلاديش، واشارت نتائج الدراسة الى: من أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، التسلية والمرح لتقضيه أوقات الفراغ، العلاقات العاطفية، التدهور والانحطاط الأخلاقي، البطالة بين الشباب، نقص الخبرة والتعلم لدي الفتيات لذلك يكن فريسة سهلة لمثل تلك الجرائم، وفيما يتعلق بالتأثيرات النفسية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية علي الفتيات في بنجلاديش تمثلت في الاحراج والاكتئاب والانعزال عن الأسرة والمجتمع مما يدفعها إلى الانتحار في محاولة الهروب من تلك الضغوط النفسية والعصبية الرهيبة التي سببتها تلك الجرائم الإلكترونية لها، تمثلت الأساليب التي تساعد علي الحد أو التخفيف من وطأة انتشار هذه الجرائم دعم مشاركة الشباب في محتوى البرامج الهادفة من قبل الدولة وأجهزتها الحكومية والتركيز على قضايا التنمية الاجتماعية.

دراسة الشهري (2015م)، بعنوان: الإرهاب الإلكتروني: حرب الشبكات. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة وبيئة الإرهاب الإلكتروني وتسلط الضوء على العلاقة بين الجريمة الإلكترونية وجريمة الإرهاب الإلكتروني بالإضافة إلى سيناريوهات التهديد الإلكتروني وآليات الدفاع والتقليل من أخطار جريمة الإرهاب الإلكتروني، كما تستخلص الدراسة بنهايتها بعض التوصيات والاقتراحات لمواجهة هذا النوع من الجرائم، وقد استخدم الباحث النهج الاستقرائي والاستنتاجي في تحليل الدراسات السابقة والوصول إلى النموذج الذي تقترحه الدراسة، من أبرز ما توصل إليه هذا البحث من نتائج: إن جرائم الارهاب الإلكتروني ما هي إلا امتداد للجرائم الارهابية المادية التقليدية، بل هي النسخة الالكترونية لها، كما تستهدف الجرائم الإلكترونية في الغالب الأعم الأفراد والمنظمات أو حتى دولة بعينها أما جرائم الإرهاب الإلكتروني، فهي تستهدف المجتمع الدولي بأكمله، فعندما يقع الهجوم على دولة معينة فكأنه وقع على المجتمع كله، وترتكب الجرائم الإلكترونية لأسباب متعددة أغلبها كسب المال، أما جرائم الإرهاب الإلكتروني فترتكب بدوافع سياسية واقتصادية واجتماعية بهدف زعزعة واستقرار وتدمير البنى التحتية المستهدفة، كما أن من أعظم مظاهر الإرهاب الإلكتروني إنشاء المواقع الإرهابية وتدمير مواقع مهمة للقطاعين العام والخاص، وقد توصل الباحث أن هناك

العديد من الطرق والأساليب لمواجهة الإرهاب الإلكتروني منها المواجهة الفنية بتأمين خطوط الدفاع الأمامية باستخدام تطبيقات الجدران النارية، وتأمين حسابات المستخدمين ونظم التحقق من الهوية، وإنشاء الشبكات الافتراضية التركيز على أمن البرمجيات. وإلى جانب المواجهة الفنية هناك المواجهة الفكرية والمواجهة القانونية والمواجهات الاستخباراتية والعسكرية التي يجب أن لا تغفل في مواجهة جرائم الإرهاب الإلكتروني.

دراسة المقبل (2015م) بعنوان: بناء نموذج لمهارات التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الإلكتروني. هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لمهارات التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الالكتروني، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الالكتروني في شرطة مدينة الرياض والبالغ عددهم (156) ،أضافه إلى تحليل محتوى لعدد عشر قضايا ابتزاز الالكتروني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي(تحليلي), حيث اعتمد الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على مهارات التحقيق الاستدلالي التي تتوفر في المحقق الاستدلالي للتحقيق في جرائم الابتزاز الالكتروني، كما وافقوا على الأساليب المستخدمة في جرائم الابتزاز الالكتروني، ووافقوا بشدة على أساليب تنمية مهارات التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الالكتروني.

دراسة الزهراني (2014م)، بعنوان: جريمة الاحتيال الإلكتروني في النظام السعودي. هدفت الدراسة إلى تحديد الأحكام النظامية والقانونية المتعلقة بجريمة الاحتيال الإلكتروني في النظام السعودي والقانون الإماراتي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي؛ القائم على الاستقراء والتحليل من خلال الرجوع إلى الكتب والمصادر المتصلة بالموضوع ونصوص القوانين وتحليلها، والمقارنة بين النظام السعودي والقانون الإماراتي في تناولهما لجريمة الاحتيال الإلكتروني لاستخراج المقترحات واستنباط الحلول التي يتوصل إليها من خلال نتائج منطقية وحلول مقبولة. ومن أهم تلك النتائج: أن جريمة الاحتيال الإلكتروني تمثل تهديداً خطيراً على المستوى المحلي والدولي, ينتج عنها خسائر فادحة في اقتصاديات الدول التي تعاني منها، وأن السمات الشخصية لكل من الجاني والمجني عليه تعد من أهم العوامل التي تساعد على انتشار جريمة الاحتيال الإلكتروني، وتمثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية مصادر هامة للتشريعات الوطنية لمكافحة جرائم الاحتيال الإلكتروني، وأن النظام السعودي أو القانون الإماراتي لم يتناولوا وسائل الإثبات التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات جريمة الاحتيال الإلكتروني، كما لم يحدد النظام السعودي أو القانون الإماراتي سبل التنسيق مع الدول الأخرى, وحالات تنازع القوانين أو الاختصاص القضائي.

دراسة الخراساني (2013م)، بعنوان: الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية، هدفت الدراسة التعريف بالجريمة الإلكترونية, وماهية الوسط الواقعة فيه, وكيف تجاوزته لتؤثر بقيم الضبط الاجتماعي التقليدية، كما تناولت الدراسة مسببات الجريمة الإلكترونية, وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتوضيح الخلفية التاريخية

لتطور الجريمة الإلكترونية، كذلك تناولت الدراسة الأبعاد التي امتدت إليها الجريمة الإلكترونية, حتى أثرت في المجتمع بشتى نواحيه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجيا. واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي لتحليل المضمون ولتحليل المحتوى الرقمي. واستخدمت استمارة المقابلة لـ (60) خبير حاسوب كعينة ضابطة في الدراسة, واستمارة استبيان لـ (200) طالب. وقد توصلت الباحثة إلى أهم النتائج التالية: ظهور فئات جديدة من "الهاكرز" والمجرمين الإلكترونيين بين فترة وأخرى بحسب الأحداث المهمة, إن الجريمة الإلكترونية جعلتنا نعيد النظر في العوامل التي بني عليها التراث النظري التقليدي للجريمة، كما أنها أوجدت عوامل جديدة؛ لذا فمسببات الجريمة الإلكترونية تتسع دائرتها باتساع دائرة استخدام التكنولوجيا للوسائل، ظهور فئة جديدة من السلوكيات المتعلقة بالتطور التكنولوجي وأساليب وبرمجيات وأجهزة جديدة متعلقة بالجريمة مع تخلف جهود المكافحة، وهذا بدوره يُوجد صعوبة في الحد من انتشارها, وكذا وجود أجهزة دولية ضالعة في تطوير أساليب الاختراق والتنصت وسرقة البيانات وتدميرها والتحكم عن بعد، وصعوبة حماية الخصوصية، ومن اسباب صعوبة مكافحة الجرائم الإلكترونية: عدم وجود تشريعات لتجريمها، ضعف الخبرة التقنية فيما يتعلق بالحاسوب، قلة الوعي بها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

على الرغم من الاختلاف في المناهج البحثية وطرق التطبيق والأدوات والعينة والفترات الزمنية، فإن معظم الدراسات السابقة أجمعت على أهمية دور العوامل الاجتماعية في ارتكاب الجرائم الالكترونية ، كدراسة عكة ومناصرة (2020) التي توصلت إلى أن تعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل، والوضع الاقتصادي السيء، والبطالة، والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني من أهم العوامل الاجتماعية للجريمة الالكترونية، كما توصلت كل من دراسة (Saidul, 2019) ودراسة الخراساني (2013م) ودراسة (Mshana,2019) ودراسة (Saidul, 2019) الى أن من اسباب الجرائم الإلكترونية: ضعف التشريعات الرادعة أمام القائمين بارتكاب مثل تلك الجرائم، وضعف الخبرة التقنية فيما يتعلق بالحاسوب، وقلة الوعي المجتمعي بها، كما توصلت دراسة (Monni,2018) الى أن من أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، التسلية والمرح لتقضيه أوقات الفراغ، العلاقات العاطفية، التدهور والانحطاط الأخلاقي، البطالة بين الشباب، ودراسة (Herlina, & Jati,2019) التي بينت أن من بين أسباب قيام البعض بارتكاب الجرائم الإلكترونية هو تحقيق بعض المكاسب المالية بالإضافة إلى تحقيق الفخر والتظاهر بين الأصدقاء.

وتتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجتمعها حيث اغلبها تم إجراءها على المختصين العاملين في الأجهزة الأمنية الذين يتعاملون مع الجرائم الإلكترونية وموظفي الإدارات والوحدات

المعنية بمكافحة الجريمة الالكترونية وضباط التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الالكتروني، بالإضافة إلى اعتماد بعض الدراسات الأجنبية على الطلاب وخبراء الحاسوب كدراسة (Saidul, 2019)، دراسة (Herlina, & Jati,2019) ودراسة (Monni,2018) أما الدراسة الحالية فقد تم تطبيقها على المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض لمعرفة العوامل الاجتماعية المؤدية لتلك الجرائم بالإضافة إلى معرفة الحلول المقترحة لمواجهة هذا النوع من الجرائم في المجتمع السعودي.

وتأتي دراستنا الحالية مكملة للدراسات السابقة فهي تتناول العوامل الاجتماعية المؤدية للجرائم الالكترونية، وتنحصر الدراسة الميدانية في منطقة مدينة الرياض، وتركز على المحققين في النيابة العامة.

ساعدت الدراسات السابقة على صياغة المشكلة البحثية وتحديد الأداة المناسبة وكيفية بنائها مما يحقق أهداف الدراسة ويجيب عن تساؤلاتها، وكذلك الوقوف على النقاط التي تم تناولها في الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

- **منهج الدراسة**

تستند الدراسة الحالية إلى منهج المسح الاجتماعي لملائمته لطبيعة الدراسة وتساؤلاتها، وذلك من خلال إعداد استبانة لقياس متغيرات هذه الدراسة.

- **مجتمع الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض والبالغ عددهم (532) محقق، منهم (140) بالمركز الرئيسي و(270) بفرع وسط الرياض و(70) بدائرة وسط الرياض و(51) بدائرة شرق الرياض.

- **عينة الدراسة**

قام الباحث بتوزيع عدد (150) استمارة بنسبة (30%) من مجتمع الدراسة، وحصل الباحث على (121) استمارة، وذلك بفاقد (29) استمارة، وبعد الفحص والتدقيق من قبل الباحث تم استبعاد (2) استمارة غيرة مكتملة البيانات، ليتبقى (119) استمارة صالحة للتحليل.

- **أداة الدراسة**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تم تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة، وتم تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول يحتوي على البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة والقسم الثاني يحتوي على تساؤلات الدراسة، وهي كالتالي:

- التعرف على مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي .
- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي .

- التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.
- التعرف على الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

- **صدق الاستبانة**

بعد تطبيق الاستبانة قام الباحث بالتأكد من الصدق البنائي، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وقد أظهرت النتائج: أن جميع معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحاور الدراسة دالة عند مستوى (0.01) فأقل، وقد تراوحت القيم لمفردات المحور الأول بين (0.815- 0.912)، وتراوحت القيم لمفردات المحور الثاني بين (0.817- 0.849)، والمحور الثالث بين (0.814- 0.898)، أما المحور الرابع فتراوح بين (0.836- 0.934) مما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

- **ثبات الاستبانة:**

يتضح أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة عالية؛ حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.923) والثاني (0.873)، والثالث (0.867)، أما المحور الرابع (0.882) وجميعها معاملات ثبات عالية جداً، ما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

تحليل نتائج الدراسة

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفة لأفراد عينة الدراسة

- **العمر:** تبين أن (39.5%) من أفراد عينة الدراسة تراوحت أعمارهم (من 35 سنة إلى اقل من 45 سنة)، و(31.1%) كانت أعمارهم (45 سنة فأكثر) بينما (18.6%) كانت أعمارهم (من 25 سنة إلى أقل من 35)، و (10.9%) تراوحت أعمارهم (أقل من 25 سنة).
- **المؤهل العلمي:** تبين أن (57.1%) حاصلين على مؤهل جامعي، يليهم (27.7%) حاصلين على الماجستير، و(13.4%) حاصلين على مؤهل دبلوم عالي ، و(1.7%) حاصلين على الدكتوراه.
- **هل سبق العمل في مجال التحقيق في الجرائم الالكترونية:** تبين أن (87.6%) من أفراد عينة الدراسة سبق العمل في مجال التحقيق في الجرائم الالكترونية، و (12.4%) لم يسبق لهم العمل في مجال التحقيق في الجرائم الالكترونية.
- **عدد سنوات الخبرة في التحقيق في الجرائم الالكترونية:** تبين أن (62.2%) مدة خدمتهم أقل من 6 إلى أقل من 9سنوات و(26.1%) من مدة خدمتهم أكثر من 9سنوات، و (6.7%) مدة خدمتهم من 3 إلى أقل من 6 سنوات، و(5.0%) من مدة خدمتهم أقل من 3 سنوات.

- **عدد الدورات التدريبية في مجال التحقيق في الجرائم الالكترونية:** تبين أن (64.1%) من أفراد عينة الدراسة حاصلين على دورات تدريبية تراوحت بين (4-6)، يليهم (27.3%) حاصلين على من 2-4 دورات، و (8.6%) حاصلين على دورة واحدة.

ثانياً: محاور الدراسة

المحور الأول: مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

جدول رقم (1)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	انتشار الجرائم الالكترونية		درجة الانتشار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			منتشرة جداً	منتشرة	محايد	غير منتشرة	غير منتشرة اطلاقاً			
1	جرائم بيع الأعضاء البشرية على الانترنت	ت	8	23	21	41	26	2.18	1.27	14
		٪	6.7	19.3	17.6	34.5	21.8			
2	جرائم الابتزاز عبر الانترنت	ت	48	58	7	3	3	4.22	0.87	1
		٪	40.3	48.7	5.9	2.5	2.5			
3	جرائم الترويج للقتل عبر الانترنت	ت	8	23	21	26	41	2.09	1.31	15
		٪	6.7	19.3	17.6	21.8	34.5			
4	إنشاء مواقع الكترونيه ذات اتجاهات متطرفة	ت	17	28	11	30	33	2.71	1.41	8
		٪	14.3	23.5	9.2	25.2	27.7			
5	جرائم غسيل الأموال عبر الإنترنت	ت	9	16	21	30	43	2.34	1.26	11
		٪	7.6	13.4	17.6	25.2	37.6			
6	جرائم الاستغلال الجنسي عبر الانترنت	ت	12	20	12	36	39	2.23	1.31	13
		٪	10.1	16.8	10.1	30.3	32.8			
7	نشر صور مخلة بالحياء	ت	9	21	16	39	34	2.43	1.27	9
		٪	7.6	17.6	13.4	32.8	28.6			
8	جرائم النصب الالكتروني	ت	47	52	12	4	4	4.13	0.96	2
		٪	39.5	43.7	10.1	3.4	3.4			
9	جرائم الاحتيال المعلوماتي	ت	39	42	15	13	10	3.73	1.26	3
		٪	32.8	35.3	12.6	10.9	8.4			

م	انتشار الجرائم الالكترونية		درجة الانتشار					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			منتشرة جداً	منتشرة	محايد	غير منتشرة	غير منتشرة اطلاقاً			
10	جريمة التشهير الإلكتروني	ت	27	40	17	23	12	3.39	1.30	5
		٪	22.7	33.6	14.3	19.3	10.1			
11	جرائم انتهاك خصوصية (بيانات ومعلومات) الأفراد	ت	31	50	6	20	12	3.57	1.31	4
		٪	26.1	42.0	5.0	16.8	10.1			
12	جرائم التجسس الالكتروني	ت	12	20	12	35	40	2.31	1.23	12
		٪	10.1	16.8	10.1	29.4	33.6			
13	جرائم القرصنة الإلكترونية	ت	9	21	16	34	39	2.41	1.27	10
		%	7.6	17.6	13.4	28.6	32.8			
14	جرائم القمار الإلكتروني	ت	24	42	7	27	19	3.21	1.41	6
		٪	20.2	35.3	5.9	22.7	16.0			
15	توزيع العقاقير والمخدرات	ت	17	41	6	32	23	2.97	1.40	7
		%	14.3	34.5	5.0	26.9	19.3			
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							3.09	1.21	

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) استجابات أفراد عينة الدراسة من المحققين حول محور مدى انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.09) والانحراف المعياري (1.21)، والذي يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور، وجاء ترتيب انتشار الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي كالتالي: وافق المحققين بشدة على أن جرائم الابتزاز عبر الانترنت، بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.87)، وجرائم النصب الالكتروني، بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.96)، وجرائم الاحتيال المعلوماتي، بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (1.26)، وجرائم انتهاك خصوصية (بيانات ومعلومات) الأفراد، بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.31)، وجريمة التشهير الإلكتروني بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (1.30)، من أكثر الجرائم الالكترونية انتشاراً في المجتمع السعودي.

وتتفق الدراسة الحالية مع نتائج بعض من الدراسات السابقة، كدراسة عواد (2019م)، ودراسة المقبل (2015م) التي توصل كل منهما إلى موافقة افراد العينة بشدة على انتشار هذه الجريمة، واثارها السلبية على أمن الأفراد والمجتمعات، وكذلك اتفقت نتائج دراسة الزهراني (2014م)، مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية في أن أكثر الجرائم الالكترونية انتشاراً في المجتمع السعودي جريمة الاحتيال الإلكتروني والتي تمثل تهديداً خطيراً على المستوى المحلي والدولي, وينتج عنها خسائر فادحة في اقتصاديات الدول التي تعاني منها.

المحور الثاني: العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي .

جدول رقم (2)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافق

م	العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	وسيلة للمرح من خلال الدخول على حواسيب الآخرين	ت	18	43	15	33	10	3.22	1.14	9
		٪	15.1	36.1	12.6	27.7	8.4			
2	اثبات الجدارة امام الآخرين	ت	21	41	21	24	12	3.29	1.15	8
		٪	17.6	34.5	17.6	20.2	10.1			
3	التفكك الأسري	ت	64	44	5	5	-	4.28	0.57	1
		٪	54.6	36.5	4.2	4.2	-			
4	ضعف الرقابة الأسرية	ت	38	60	-	16	5	4.16	0.97	3
		٪	31.9	50.4	-	13.4	4.2			
5	الفضول لدى بعض الشباب	ت	42	62	9	-	6	4.25	0.86	2
		٪	35.3	52.1	7.6	-	5.0			
6	الرغبة بالانتقام	ت	10	34	21	35	19	2.84	1.14	11
		٪	8.4	28.6	17.6	29.4	16.0			
7	انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة	ت	38	62	-	13	6	4.11	1.23	4
		٪	30.1	52.1	-	10.9	5.0			
8	ضعف الوازع الديني	ت	18	63	8	22	8	3.51	1.16	7
		٪	15.1	52.9	6.7	18.5	6.7			
9	تأثير أصدقاء السوء	ت	29	62	9	13	6	3.80	1.18	5
		٪	24.4	52.1	7.6	10.9	5.0			
10	ضعف الوعي المجتمعي بخطورة هذه الجرائم	ت	10	34	19	35	21	2.81	1.11	12
		٪	8.4	28.6	16.0	29.4	17.6			
11	سهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية	ت	29	52	16	17	5	3.70	1.17	6
		%	24.4	43.7	13.4	14.3	4.2			
12	صعوبة كشف هوية المجرم	ت	11	44	21	28	15	3.07	1.29	10
		%	9.2	37.0	17.6	23.5	12.6			
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							3.67	1.06	

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) استجابات أفراد عينة الدراسة من المحققين حول محور العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.67) والانحراف المعياري (1.06)، والذي يشير إلى

موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور، وجاء ترتيب العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي كالتالي: وافق المحققين بشدة على أن التفكك الأسري، بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.57)، الفضول لدى بعض الشباب، بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.86)، وضعف الرقابة الأسرية، بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.97)، انبهار المجرمين بالتقنية الحديثة ، بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (1.23)، تأثير أصدقاء السوء بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (1.18)، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.17)، ضعف الوازع الديني بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.16) من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

وتتفق الدراسة الحالية مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، كدراسة عكة ومناصرة (2020)، ودراسة (Monni,2018)، التي توصلت كل منهما إلى أن غياب الرقابة على الأبناء والشعور بعدم الرقابة من قبل مرتكبي الجرائم، وغياب الاهتمام والخلافات الأسرية سواء من الزوج أو الزوجة تجاه الآخر، وتعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل، والوضع الاقتصادي السيء، والبطالة، والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني، من أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى القيام بأعمال منافية للأخلاق الاجتماعية وارتكاب الجرائم الالكترونية.

ويري الباحث أن السبب الذي جعل التفكك الأسري وغياب الرقابة على الأبناء، والخلافات الأسرية من اهم العوامل الاجتماعية في ارتكاب الجرائم الالكترونية، لأن في حالة الخلل في وظائف الأسرة تبدأ الانحرافات في الظهور في سلوك الأفراد إذ يصبح الفرد عرضة للانحراف والجرم بعد فقدانه مساندة أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نظرية النشاط الروتيني التي يتبين من خلالها أن غياب الحراسة والرقابة من الأسرة يساهم في ارتكاب الجريمة.

المحور الثالث: ما المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

جدول رقم (3)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	قلة خبرة المحققين في مجال الجرائم الالكترونية	ت	48	30	14	10	17	4.23	0.98	3
		٪	40.3	25.2	11.8	8.4	14.3			
2	البعد الجغرافي بين مرتكب الجريمة والضحية	ت	24	48	-	30	17	3.71	1.25	7
		٪	20.2	40.3	-	25.2	14.3			
3	قلة التشريعات الرادعة التي تساعد على سرعة التحقيق في الجرائم الالكترونية	ت	31	42	-	26	20	3.87	1.37	6
		٪	26.1	35.3	-	21.8	16.8			

م	المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
4	قلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الالكترونية	ت	42	39	12	26	-	4.29	0.83	2
		٪	35.3	32.8	10.1	21.8	-			
5	سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جداً	ت	62	26	12	19	-	4.33	0.76	1
		٪	52.1	21.8	10.1	16.0	-			
6	اغفال جانب التوعية وإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم الالكترونية	ت	36	40	11	20	12	4.19	1.11	5
		٪	30.3	33.6	9.2	10.1	10.1			
7	الإحجام عن الإبلاغ عن الجرائم الالكترونية من قبل المواطنين	ت	22	33	-	38	26	3.59	1.32	9
		٪	18.5	27.7	-	31.9	21.8			
8	ضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب	ت	40	36	11	12	20	4.22	1.07	4
		٪	33.6	30.3	9.2	10.1	10.1			
9	ضعف وعي مسئولي الأمن بتلك الجرائم	ت	23	40	-	36	20	3.61	1.29	8
		٪	19.3	33.6	-	30.3	10.1			
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							4.11	1.02	

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) استجابات أفراد عينة الدراسة من المحققين حول محور المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.11) والانحراف المعياري (1.02)، والذي يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور، وجاء ترتيب المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي كالتالي: وافق المحققين بشدة على أن سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جداً، بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.76)، قلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الالكترونية، بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.83)، قلة خبرة المحققين في مجال الجرائم الالكترونية، بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.98)، ضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب، بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (1.07)، اغفال جانب التوعية وإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (1.11)، من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي تتمثل في سهولة محو الدليل أو تدميره، قلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الالكترونية، قلة خبرة المحققين في مجال الجرائم الالكترونية، وتفسر هذه النتيجة بأن قلة المتخصصين الجنائيين وقلة خبرتهم يقلل من مواجهة الجرائم الالكترونية.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة بعض الدراسات كدراسة عكة ومناصرة (2020)، ودراسة عواد (2019م)، ودراسة المقبل (2015م)، ودراسة الشهري (2015م)، ودراسة الزهراني (2014م)،ودراسة الخراساني (2013م)، التي توصلت كل منها إلى أن من أهم العوامل المسبب لهذه الجرائم كسب المال السريع، وتعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل، والبطالة، والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني، وضعف في تطوير الموظفين المتخصصين في مجال الجرائم الالكترونية بشكل دائم لمواكبة التطور التقني.

المحور الرابع: ما الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي

جدول رقم (4)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الحرص على تحديث أنظمة الحماية	ت	34	55	13	13	4	3.89	1.09	3
		٪	28.6	46.2	10.9	10.9	3.4			
2	توفير فرص عمل للشباب	ت	23	41	6	32	17	3.11	1.05	9
		٪	19.3	34.5	5.0	26.9	14.3			
3	عدم الإفصاح عن كلمة السر	ت	31	50	6	20	12	3.57	1.12	5
		٪	26.1	42.0	5.0	16.8	10.1			
4	الامتناع عن تنزيل أي ملف من مصادر غير معروفة	ت	36	53	10	12	8	3.86	1.23	4
		٪	30.3	44.5	8.4	10.1	6.7			
5	نشر الوعي بالجريمة الإلكترونية	ت	24	42	7	27	19	3.21	1.14	8
		٪	20.2	35.3	5.9	22.7	16.0			
6	عمل برامج توعوية عن مخاطر الجريمة الالكترونية	ت	27	40	17	23	12	3.39	1.03	7
		%	22.7	33.6	14.3	19.3	10.1			
7	إصدار قانون رادع للجميع	ت	35	40	12	20	12	3.55	1.33	6
		٪	29.4	33.6	10.1	16.8	10.1			

م	الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
8	الرقابة الأسرية	ت	37	50	-	9	23	4.32	0.65	1
		٪	31.1	42.0	-	7.6	19.3			
9	الرقابة المجتمعية	ت	36	50	8	25	-	4.29	0.86	2
		%	30.3	42.0	6.7	21.0	-			
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							4.00	0.98	

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) استجابات أفراد عينة الدراسة من المحققين حول محور الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.00) والانحراف المعياري (0.98)، والذي يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور، وجاء ترتيب الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي كالتالي: وافق المحققين بشدة على أن الرقابة الأسرية، بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.65)، والرقابة المجتمعية، بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.86)، والحرص على تحديث أنظمة الحماية، بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.09)، الامتناع عن تنزيل أي ملف من مصادر غير معروفة ، بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (1.23)، عدم الإفصاح عن كلمة السر بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.12)، إصدار قانون رادع للجميع بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (1.33)، عمل برامج توعوية عن مخاطر الجريمة الالكترونية بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (1.03)، من أهم الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي. ويري الباحث أن هناك حلول لمواجهة الجرائم الالكترونية تبدأ بالرقابة الأسرية المجتمعية، وتحديث أنظمة الحماية، واستخدام وسائل التأمين والحماية للأجهزة المستخدمة وعدم التعامل مع أي شخص مجهول الهوية على مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم فتح مواقع أو روابط مشكوك بأمرها، والتجنب قدر الإمكان من نشر المعلومات الشخصية واليوميات الخاصة على مواقع التواصل، بالإضافة الى نشر التوعية وعقد الندوات والدورات حول خطورة الجرائم الإلكترونية وإصدار قانون رادع للجميع.

نتائج الدراسة:

بناءً على الجداول والبيانات التي تم عرضها، فقد توصل الباحث إلى نتائج هذه الدراسة والتي سوف يتم عرضها على النحو التالي:

- وافق المحققين بشدة على أن جرائم الابتزاز عبر الانترنت بمتوسط حسابي (4.22)، وجرائم النصب الالكتروني، بمتوسط حسابي (4.13)، وجرائم الاحتيال المعلوماتي، بمتوسط حسابي (3.73)، وجرائم انتهاك خصوصية (بيانات ومعلومات) الأفراد، بمتوسط حسابي (3.57)، وجريمة التشهير الإلكتروني بمتوسط حسابي (3.39) من أكثر الجرائم الالكترونية انتشاراً في المجتمع السعودي.
- وافق المحققين بشدة على أن التفكك الأسري، بمتوسط حسابي (4.26)، والفضول لدى بعض الشباب، بمتوسط حسابي (4.22)، وضعف الرقابة الأسرية، بمتوسط حسابي (4.16)، وانبهار المجرمين بالتقنية الحديثة، بمتوسط حسابي (4.11)،

وتأثير أصدقاء السوء بمتوسط حسابي (3.80)، وسهولة ارتكاب الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (3.70)، وضعف الوازع الديني بمتوسط حسابي (3.51) من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

- وافق المحققين بشدة على أن سهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جداً، بمتوسط حسابي (4.33)، وقلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم الالكترونية، بمتوسط حسابي (4.29)، وقلة خبرة المحققين في مجال الجرائم الالكترونية، بمتوسط حسابي (4.23)، وضعف وعي المواطنين بالطرق السليمة والآمنة عند استخدام الحاسوب، بمتوسط حسابي (4.22)، واغفال جانب التوعية وإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم الالكترونية بمتوسط حسابي (4.19) من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية مواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.
- وافق المحققين بشدة على أن الرقابة الأسرية، بمتوسط حسابي (4.32)، والرقابة المجتمعية، بمتوسط حسابي (4.29)، والحرص على تحديث أنظمة الحماية، بمتوسط حسابي (3.89)، والامتناع عن تنزيل أي ملف من مصادر غير معروفة، بمتوسط حسابي (3.86)، وعدم الإفصاح عن كلمة السر بمتوسط حسابي (3.57)، وإصدار قانون رادع للجميع بمتوسط حسابي (3.55)، وعمل برامج توعوية عن مخاطر الجريمة الالكترونية بمتوسط حسابي (3.39)، من أهم الحلول المقترحة لمواجهة الجرائم الالكترونية في المجتمع السعودي.

توصيات الدراسة:

يعرض هذا الجزء أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- زيادة اهتمام الأسرة بأبنائها ومراقبة المواقع الالكترونية التي يرتادونها.
- تنمية وعي أفراد الأسرة بالمعدل الطبيعي لاستخدام الابناء الموقع الالكترونية ومخاطر الاستخدام المفرط والكثيف على انحراف الابناء.
- مراقبة الآباء والأمهات لأولادهم مراقبة تامة خاصة في سن التمييز والمراهقة، ليعرفوا من يخالطون، ويصاحبون.
- تعميق دور الاسرة في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك لبناء جيل واعي مدرك لمسئوليته ودوره في هذه المرحلة.
- دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم سواء أكان ذلك في أجهزة الدولة أم في القطاع الخاص بعد تدريبهم وتعليمهم حتى يكونوا منتجين، وتبعدهم عن براثن الجريمة.
- اقامة مراكز للشباب، لتوفر لهم خاصة طلاب المدارس والجامعات فرص استثمار وقت فراغهم في ما ينفعهم ويجنبهم المخاطر التي ربما تواجههم خلال العطلات وخاصة الصيفية.
- إقامة مؤسسات بحثية داخل وحدات مكافحة الجريمة الإلكترونية تهتم بالأمن البشري الإلكتروني، والتعامل مع التطورات التقنية التي تؤدي إلى تطور وسائل الجريمة الإلكترونية.
- توعية أفراد المجتمع من الجرائم الالكترونية، وتبصيرهم بأسبابها وطرق مكافحتها من خلال برامج توعوية مكثفة ذات مستويات مختلفة، والتأكيد على استقطاب الإعلام بمختلف وسائله كشريك رئيسي في برامج التوعية.
- اصدار قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية والردع القانوني لمواجهة هذه الجرائم الالكترونية.

- ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجرائم الالكترونية على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم وتحقيق التعاون مع التقنيين من أصحاب الخبرة.
- توظيف الكوادر ذوي الخبرات التقنية الفائقة في مجال الحاسوب في المؤسسات الحكومية المنوط لها التعامل مع الجرائم الإلكترونية.
- استخدام بعض البرامج Anti-Virus التي صممت خصيصا للكشف والوقاية من الفيروس والبعد عن استعمال كلمة السر البسيطة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم مصطفي وآخرون (2008م). المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية.
- أبو زهرة، محمد (١٩٩٨م). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ،دار الفكر العربي: القاهرة
- البادي، سعيد بن سالم ، وآخرون (2016م). الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وطرق مكافحتها، إعـداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوى ـ سلطنة عمان.
- البداينة، ذياب (٢٠14م). الجرائم الالكترونية: المفهوم والأسباب. ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، خلال الفترة من 7-1435/11/9هـ، عمان: الأردن.
- البداينة، ذياب وآخرون(٢٠١٠). العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش لدى طلبة المدارس في الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة.
- البداينة، ذياب؛ وآخرون (٢٠٠٥م). فحص النظرية العامة للجريمة في المملكة العربية السعودية، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، مج ٢٠ ، ع 1، ص ص141- ص 169.
- حمد، إبراهيم محمد (2018م). العوامل الاجتماعية وجنوح الأحداث، مجلة جامعة الأزهر،المجلد10،العدد5، ص100.
- الخراساني، سبأ عبدالرحمن (2013م). الأبعاد الاجتماعية للجريمة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الذئب، امباركة أبو القاسم (2017). التفكك الأسري وأثره في سلوك الأبناء، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، الجمهورية الليبية، ع13 ،ص:119-142.
- ربيع، محمد شحاته وأخرون (2014م). علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
- رضوان، علاء (2018م).الجريمة المعلوماتية من النشأة في الستينيات إلى «القرصنة» في القرن الـ21، http://www.soutalomma.com/Article.
- سليمان، عبد المنعم (2015م). أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر: الإسكندرية.
- الشهري, علي زايد محمد الجبيري (2019م). رؤية استراتيجية للحد من الجرائم الإلكترونية لتعزيز الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، رسالة (دكتوراه) غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية: الرياض.
- الشهري، حسن أحمد (2015م). الإرهاب الإلكتروني: حرب الشبكات، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الرابع، العدد الثامن.
- عبد الرحمن، محمد جلال (2015م).الجرائم الإلكترونية في الفقه الإسلامي و القوانين، مكتبة القانون والاقتصاد: الرياض.
- عبد القوي، عبد الصبور (2015م).الجريمة الالكترونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبدالباقي، مصطفى (2018م). التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، مج 45، عدد 4، ملحق 2.
- عكة، محمد ابراهيم ومناصرة، كفاح محمد (2020). العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن، مج3، ع1.
- علي، محمد وآخرون (١٩٨٥م). المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية: مصر.
- عواد، محمد محمود (2019م). دور وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية في الحد من جريمة الابتزاز : من وجهة نظر العاملين في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية العلوم الإدارية: الرياض.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد يعقوب (١٤١٩هـ).القاموس المحيط، ط ٦،مؤسسة الرسالة: بيروت.

- فيريول، جيل(2019م).معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام الأسعد، دار مكتبة الهلال: بيروت
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (2018م) .التنظيم القانوني والجرائم الإلكترونية ما بين أمن المعلومات وتقييد الحريات، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: القاهرة.
- المقبل، صالح بن سعد بن ناصر (2015م). بناء نموذج لمهارات التحقيق الاستدلالي في جرائم الابتزاز الإلكتروني رسالة (دكتوراه) غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، الرياض.
- المناعسة، أحمد (2011م). جرائم الحاسب الآلي والانترنت دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.
- نوري، العبد هللا (2016).العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، جامعة الأنبار: العراق.
- الهاشمي، محمد (2005م). موسوعة جرائم النساء العالمية، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان.
- الوريكات، عايد عواد (2004م). نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن.
- وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، بيانات احصائيات الجريمة لعام 1441 هـ، https://data.gov.sa/Data/ar/dataset/

المراجع الأجنبية

- Agnew, R. (1992). Foundation for a General Strain Theory of Crime and Delinquency. Criminology, 30, 47-88.
- AR- Wikipedia- org. Indie- Cybercrime. Kasper. com 2014 /9 / 23 .
- Clark, M. and Felson,V. (2016) Opportunity Makes the Thief. Police Research Series Paper 16, Policing and Reducing Crime Unit, Research, Development and Statistics Directorate. London: Home Office.
- Gottfredson, M. R., & Hirschi, T (1990). A general theory of crime. Stanford University Press.
- Herlina, M., & Jati, R. P. (2019). The Influence of Cybercrime Against Teens Dealing with Social Security in Online Media, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 343, 1st International Conference on Administration Science (ICAS).
- Meke, Eze Stanley (2012): An article "Urbanization and Cyber Crime in Nigeria: Causes and Consequences
- Miethe, Mark. and Scott, Long (1987). Social Differentiation in Criminal Victimization: A Test of Routine Activities/Lifestyle Theories, American Sociological Review, Vol. 52, pp. 184-194 .
- Monni, S. S. (2018). Investigating Cybercrimes: Pervasiveness, Causes and Impact on Adolescent Girls Perception of Social Security, MA Thesis, Shahjalal University of Science and Technology.
- Mshana, J. A. (2018). Cybercrime: An Empirical Studyof its Impact in Social Security of Tanzania, International Review of Law, Computers and Technology; 3 (2).
- Paternoster, R., & Mazerolle, P (1994). General strain theory and delinquency: A replication and extension. Journal of Research in Crime and Delinquency, 31(3), 235–263. https://doi.org.
- Saidul, I. (2019). Cyber Crimes and Its Effects on Teens Perception of Social Security: An Empirical Study, International Journal of Cyber Criminology; 3 (2).
- UNODC United Nations Office on Drugs and Crime (2015) .Comprehensive Study on Cybercrime. United nations .